رسالة من معتقلي الرأي

في البدء نود أن نطمئن أهلنا وأحبتنا وشركاء دربنا وكل المهتمين بقضية التغيير الديمقراطي في سوريا أن معنوياتنا عالية وقناعتنا ثابتة وتمسكنا بأهدافنا لا يتزعزع، وصحتنا نحاول جهدنا رغم سوء الخدمات الصحية في السجن، المحافظة عليها والاعتناء بها من خلال النظافة واختيار الأطعمة المناسبة وممارسة تمارين رياضية.

ظروف السجن:

أما ظروف السجن فتنطوي على تناقضات حادة، فمن جهة رفضت إدارة السجن اعتبارنا سجناء سياسيين، سجناء رأي، قائلة بأن ليس لديها سجناء سياسيين وإنما سجناء قضائيين، ولكنها من جهة ثانية، تعاملنا كسجناء سياسيين حيث رفضت جمعنا في جناح واحد وغرفة واحدة، مع أن المعمول به في السجن أن كل جرم له جناح خاص، وبما أن "جرمنا" واحد فيجب أن نكون في جناح واحد، وقد وزعتنا على الأجنحة ومنعت اجتماع من هم في نفس الجناح في غرفة واحدة، وقيدت تحركنا داخل السجن بالمراقبة حيث يرافقنا شرطي عند تحركنا إذا توجهنا للطبابة أو الحلاقة أو إلى شباك الزيارات أو إلى شباك المحامين، ورتبت لقائنا مع أهلنا ومحامينا بحيث يتم بحضور ضابط يسمع حديثنا ويراقب سلوكنا ثم ينظم تقريرا يرفع إلى رئيس فرع السجن ومن ثم إلى أجهزة المخابرات الحريصة على معرفة ما يدور بيننا وبين أهلنا ومحامينا وهذا يطرح مجدداً قضية هيمنة المخابرات على الحياة الوطنية في سوريا إلى درجة حضور عناصر مخابرات جلسة تحقيق في الغرفة التي أجراها معنا قاضي الجنايات الأولى في دمشق والتي تتم قانوناً بحضور القاضي والمتهم والمحامي فقط.

إجراءات تعسفية وفساد:

هذا التناقض الرئيس في وضعنا في السجن،أما التناقضات الأخرى فكثيرة وإن تكن أقل أهمية بالنسبة لنا، حيث مثلاً، يسمح للسجناء بشراء مواد غذائية، لحوم وخضار وفواكه، يضطر السجين الذي يملك المال لشرائها نظرا لسوء الأغذية التي يقدمها السجن وعدم كفايتها، ولكن يمنع عن السجناء امتلاك سكاكين أو ملاعق معدنية مع أن هذه المواد لا يمكن أن تطبخ دون استخدام هذه الأدوات، وهذا خلق سوقاً سوداء في السجن تباع فيها بعض اللوازم الممنوعة (سكاكين ، ملاعق معدنية، مرايا، شفرات حلاقة،،،) بعشرة أضعاف ثمنها، وهذا يثير أسئلة حول منطقية هذه الإجراءات من جهة وحول كيفية دخول هذه الممنوعات من جهة أخرى إلى السجن وبيعها بهذه الطريقة والجهة التي تقف وراء كل ذلك؟! لكن هذا لم يحل هذا التناقض لأن شراء هذه الأدوات من السوق السوداء يحل مشكلة ويخلق مشكلة حيث يواجه السجين مشكلة إخفاء هذه الأدوات لأن إدارة السجن تقوم بحملات تفتيش (كتيبة بلغة السجن) تقوم خلال الحملة بنثر حوائج السجناء، الطعام فوق الثياب والكل على الأرض وتصادر ما تجده من الممنوعات وتعاقب من تجدها بحوزته بزجه في منفردة لمدة عشرة أيام.

جمعية رعاية السجناء وأسرهم والتي تبيع المواد الغذائية بالإضافة إلى الألبسة ومواد التنظيف والمعلبات، بدورها لا توفر السجناء، حيث تبيعهم أصناف درجة ثانية بأسعار سياحية ، لكن ومع كل هذه المصاعب فإن إيماننا بصحة موقفنا السياسي وبضرورة التضحية من أجل أهدافنا ومصالح شعبنا سهل علينا الوضع وجعل هذه المصاعب في دائرة المحمول.

الخدمات الصحية:

الحقيقة الخدمات الصحية التي تقدم في السجن شكلية وسيئة ففي السجن عدد محدود من الأطباء (لا يتجاوز أصابع اليد لـ ٧٠٠٠سجين) وقد خصص يوم لكل جناح وتتم المعاينة بسرعة بسبب العدد الضخم للجناح (بين ٧٠٠-١٠٠٠ سجين) وبسبب استهتار الأطباء بالسجناء الذين يتعاملون معهم باعتبارهم مجرمين ويستحقون ما يحصل لهم. وبعض تجاربنا الشخصية قد تفيد.

- يعاني المحامي أنور البني من التهاب المفاصل الرثوي، الذي نجم عن قلة الحركة وعن الرطوبة في شتاء سجن عدرا (يقع في منطقة صحراوية)، ونتيجة لتفشي المرض نجمت عنه كتل دهنية على الركبتين تضغط على العصب وتمنعه من الوقوف والسير بشكل طبيعي، الأمر الذي يستلزم إجراء عمل جراحي لإستئصالها، وهو الأمر الذي يرفضه الطرفان، إدارة السجن إمعاناً في تعذيب المحامي أنور البني (يصر مدير السجن على إبقائه على سرير علوي، طابق ثاني، رغم إداركه بعجزه عن الصعود إليه والهبوط منه)، ورفض شديد من المحامي البني خشية من تفاقم وضعه بعد العمل الجراحي، نتيجة لغياب النظافة والإفتقاد إلى الخدمات الصحية اللازمة، وكونه سيضطر للبقاء في جبيرة (جبس) مدة تفوق الشهر، يتساءل فيها عمن سقدم له الرعاية خلالها.

- يعاني الكاتب علي العبد الله من مشاكل في أذنه اليسرى بسبب إنثقاب غشاء الطبل، نتيجة لتعرضه للضرب في فرع مخابرات أمن الدولة، وقد طلب المعالجة غير مرة، وكان جواب الطبيب رئيس قسم الطبابة أن ليس في السجن اختصاص أذنية وأن كل ما يستطيع تقديمه له هو أن ينصحه بوضع قطنة مبللة بالزيت في أذنه أثناء الاستحمام، وبعد قرابة العام بدأ العبد الله يشعر بتراجع السمع في هذه الأذن فأبلغ محاميه بذلك ولما شاع الخبر وبلغ الإعلام والمنظمات الحقوقية استدعاه طبيب السجن واحتج على عدم قدومه إليه للعلاج، فذكرت له ماحصل له مع رئيس قسم الطبابة فقال له أن لجنة طبية ستحضر السجن فيها طبيب أذنية وسوف يعرض عليه وإن استدعى الأمر سيتم إرساله إلى مستشفى خارج السجن. منذئذ، وهذا الكلام كان يوم ٢٠-١٠-٢٠٠٨ وإلى الآن لم تحضر اللجنة أو أنها حضرت ولم يعرض عليها العبد الله.

ومع ذلك، نحن صامدون ومتماسكون وهذا لا يمنع أن نجدد من خلالكم طلباتنا بالسماح لنا بزيارة أسرية دون رقيب أو رقابة وبالحصول على مذياع وعلى كتب وإدخال مواد غذائية بواسطة الأهل خلال الزيارة .

عن موقع النداء بتصرف